

محدودية التأثير: الاستفتاء حول إقليم دارفور

حسين على^١

٢٠ ابريل ٢٠١٦

أجرت الحكومة السودانية الاستفتاء الإداري حول إقليم دارفور في ١١ أبريل ٢٠١٦، وذلك لتحديد ما إذا كان الإقليم سيبقى مقسماً إلى خمس ولايات أم سيتم توحيده في كيان واحد، حيث أعلن نائب رئيس مفوضية الاستفتاء الإداري لدارفور "عبد العزيز السماني" أن نسبة التصويت تجاوزت ٨٠%، من إجمالي الناخبين المشاركين في التصويت والبالغ عددهم ثلاثة ملايين و٥٨٣ ألفاً و١٠٥ من جملة أربعة ملايين و٥٨٨ ألفاً و٣٠٠ يحق لهم التصويت.

وقد أعلنت مفوضية استفتاء دارفور نتائجها بانتصار كبير لخيار إبقاء الإقليم على وضعه الحالي بخمس ولايات بنسبة بلغت ٩٧,٧% وهو ما يعني الإبقاء على وضع وبنية الولايات الخمس في دارفور ويجري حل سلطة دارفور الإقليمية الانتقالية.

سياق متغير

أجرى الاستفتاء وفقاً لما نصت عليه اتفاقية الدوحة للسلام في دارفور الموقعة في يوليو ٢٠١١، وذلك ارتباطاً بعدد من المتغيرات السياسية في إقليم دارفور، وذلك كما يلي:

- إعلان الجيش السوداني دارفور منطقة خالية من التمرد بعد السيطرة على كامل "جبل مرة" بعد استمرار المعارك بين الطرفين منذ يناير الماضي، ونجمت عنه أوضاع إنسانية بنزوح عشرات الآلاف من قرى جبل مرة.
- تمكن الجيش السوداني من السيطرة على آخر معاقل "حركة تحرير السودان" بجبل مرة، واستيلاء القوات المسلحة على منطقتي "تكنو" و"كيوي" في جبل مرة، قبل أن تشق طريقها لـ "سرونق" وهي منطقة غنية بالمياه وتتمتع بمناخ معتدل، بين ثلاث ولايات في دارفور، تشمل شمال ووسط وجنوب دارفور.

^١ باحث بوحدة دراسات السودان وحوض النيل بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

- أعلنت السلطة الإقليمية لدارفور ومفوضية "نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج" أنها بدأت عملياً في تنفيذ توجيهات الرئاسة بنزع السلاح من إقليم دارفور، وذلك بتنظيم ورشة عمل حول السيطرة وضبط السلاح في ولايات دارفور بالفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور.

القضايا محل الخلاف

تتمثل أهم القضايا محل الخلاف بين الحكومة السودانية ومرتدي دارفور فيما يلي:

- مطالبة الحركات المتمردة بإقليم دارفور بالتوصل إلى اتفاق سياسي مع الحكومة السودانية يقضي بتوحيد إقليم دارفور ومنحه حكماً ذاتياً أوسع.
- دفع تعويضات فردية للمتضررين من الصراع الممتد منذ عام ٢٠٠٣، وتسبب في مقتل نحو ٣٠٠ ألف شخص وتشريد حوالي ٢,٥ مليون شخص، وفق إحصائيات الأمم المتحدة التي ترفضها الحكومة وتقول إن عدد القتلى لم يتجاوز ١٠ آلاف فرد.
- مطالبة نظام الإنقاذ برئاسة "عمر البشير" المتمردين بتسليم أسلحتهم إلى الحكومة ونزع السلاح من أيدي المواطنين على مرحلتين الأولى بشكل طوعي عبر جمع السلاح مقابل التعويض، والأخرى عبر القانون في محاولة للحد من نزاعات قبلية دامية تشتعل بشكل متكرر بين القبائل.

الموقف الحكومي

تمثل موقف الحكومة السودانية من المتغيرات المحيطة وردود الأفعال الخاصة بعملية الاستفتاء في الآتي:

- تأكيد الحكومة السودانية على أن هذا الاستفتاء سيحل مسألة شائكة في جوهر الصراع الدائر منذ فترة طويلة، وأن الحكومة السودانية اتخذت خطوات جادة في اتجاه خلق بيئة مواتية للاستفتاء، من بينها إرسال فرق متخصصة شرعت باكراً في عملية التسجيل حيث تم تقييد أكثر من ٩٠% من الناخبين، بمن فيهم المتواجدون في مخيمات النزوح.
- عملت الحكومة على استتباب الأمن في دارفور، فضلاً عن عقدها اتفاقيات صلح بين القبائل وإعادة توطين النازحين وتقديم المساعدات الانسانية لهم واعتبرت الخارجية

السودانية زيارة الرئيس عمر البشير لولايات الإقليم الخمس دليلاً على استتباب الأمن وتفاعل أهل دارفور مع سياسات الدولة لتحقيق السلام واستعدادهم للاستفتاء.

- احتجت الحكومة السودانية رسمياً على تشكيك الولايات المتحدة الأمريكية في استفتاء دارفور، وأظهرت استياءها الشديد إزاء تصريحات لواشنطن وعدتها تشجيعاً للحركات المتمردة ودفعها صوب التعنت حيال عملية السلام.

موقف المعارضة

دفعت الظروف والخلافات التي أجري فيها السياق المعارضة لمقاطعة الاستفتاء، واتضح ذلك في الآتي:

- دعت الجماعتان المتمردتان الرئيسيتان وهما "حركة العدالة والمساواة" و"جيش تحرير السودان" أنصارهما لمقاطعة الاستفتاء، معتبرين الاستفتاء غير عادل، نظراً لأن العديد من الناخبين ومن بينهم نازحين لن يتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم بسبب الاضطرابات وبالتالي فإن نتائج الاستفتاء لا معنى لها.
- أصدرت قوى المعارضة السياسية بياناً أعربت فيه عن رفضها لإجراء الاستفتاء حيث رأت إن إجراء الاستفتاء في ظل الظروف الحالية بالإقليم سيشعل الصراع القبلي والآثني حيث يسعى المستفيدون من هذا الصراع إلى الإستنثار بالسلطة لتقسيم الإقليم إلى ولايات قد تكون بعد الاستفتاء خصماً على وحدة الإقليم، بل قد تكون بديلاً للإقليم.
- احتجاج الطلاب في جامعة الفاشر في عاصمة ولاية شمال دارفور التي تسيطر عليها الحكومة على التصويت، كما وقعت احتجاجات مماثلة في ثلاثة مخيمات للاجئين على الأقل في ولاية وسط دارفور.

المواقف الإقليمية والدولية من إجراء الإستفتاء

أثارت عملية إجراء الإستفتاء ردود أفعال إقليمية ودولية، وذلك على النحو التالي:

- الاتحاد الأفريقي: شارك الاتحاد الأفريقي في مراقبة الاستفتاء الإداري لإقليم دارفور بنشر ١٨ مراقباً أفريقياً.
- الولايات المتحدة الأمريكية: أعربت عن شعورها بالقلق حيال إجراء استفتاء دارفور باعتبار أن الإقتراع لا يضمن التعبير عن إرادة الدارفوريين بمصداقية ويقوض عملية

السلام الجارية، كما أن إنعدام الأمن في دارفور والتسجيل غير الكافي لسكان دارفور يمنعان النازحين في المخيمات من المشاركة الفعالة في الاستفتاء.

رؤية تقييمية

خلاصة القول، يشير إجراء الاستفتاء في إقليم دارفور، إلى عدد من الملاحظات الهامة:

- يرجع إصرار الحكومة السودانية على إجراء الاستفتاء رغم بعض المعارضة الداخلية والدولية له، إلى أن نظام الإنقاذ يخشى من وجود دارفور موحد خوفاً من أن يعطي ذلك المتمردين قاعدة انطلاق للسعي من أجل الاستقلال مثلما انفصل جنوب السودان عام ٢٠١١ أخذاً معه أغلب احتياطات البلاد النفطية.
- لن يكون للاستفتاء تأثير فعال في تغيير الأوضاع المأساوية في إقليم دارفور خاصة وأن نظام الإنقاذ برئاسة عمر البشير غير قادر على إرساء الاستقرار في الإقليم، كما يتشكك المعارضون في نزاهة نتيجة التصويت على الاستفتاء، في ظل صعوبة التحقق من الأرقام الصحيحة للناخبين والمشاركين في الإستفتاء بسبب القيود التي تفرضها السلطات السودانية على تحركات الصحافيين في دارفور.
- قد تؤدي نتائج الاستفتاء بعد الإبقاء على نظام الولايات الحالي، إلى مزيد من حدة الاستقطاب الحالية والصراع القبلي، في ظل مقاطعة حركات التمرد الرئيسية في الإقليم لعملية التصويت من جهة، وما صاحبه من تصعيد للحرب وارتفاع في عدد النازحين، وتزايد عمليات الاغتيالات وسط المدن، مع استمرار حالة الطوارئ وطرده المنظمات الإنسانية، وغياب المراقبة الحقيقية من جهة أخرى.